



خطط تفتيت المنطقة

هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟



القسم الرابع / مخصص للسودان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: ما يسمى بالثورات العربية المتواصلة وربيع الديمقراطية العربية، حيث يلقي الضوء على سياسة الفوضى الخلاقة التي طرحت اثناء فترة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن، والتي نرى مصاديقها وتطبيقاتها العملية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا..... الخ

تأتي أهمية هذا الملف من محاولة القائه الضوء على خطط ومحاولات تفتيت وتقسيم المنطقة، هذه الخطط التي تأتي منسجمة مع افكار واطروحات شيخ المستشرقين برنارد لويس، المنظر الاصيلي لسياسة الفوضى الخلاقة.

المحتويات

٥	إسرائيليون يروون قصة الانفصال
١٠	مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان
١٥	أجراس الغارة على السودان
٢١	يحدث في السودان الآن
٢٣	السودان في مواجهة الزلزال
٢٩	تداعيات انفصال جنوب السودان

- ربما نبهنا ذلك إلى أن انفصال الجنوب ليس نهاية المطاف، ولكنه حلقة في مسلسل تفكيك العالم العربي وتطويق مصر.
- جميع حركات التمرد التي فجرتها الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي استمدت الدعم والتأييد والإسناد من الأجهزة الإسرائيلية التي أنيطت بها مسؤولية تبني تلك الحركات الانفصالية.
- كانت هناك تقديرات إسرائيلية منذ استقلال السودان في منتصف الخمسينيات بأنه يجب أن لا يسمح لهذا البلد رغم بعده عنا بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إذا ما استمرت في ظل أوضاع مستقرة، ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.
- هناك قوى دولية تنزعها الولايات المتحدة مصرة على التدخل المكثف في السودان لكي يستقل الجنوب. وكذلك إقليم دارفور، على غرار استقلال كوسوفو، حيث لا يختلف الوضع في جنوب السودان ودارفور عن كوسوفو، في حق الإقليمين في التطلع إلى الاستقلال واكتساب حق تقرير المصير بعد أن قاتل مواطنوهما لأجل ذلك.
- منذ أكثر من نصف قرن وهم يمهّدون للانفصال بالسلاح في جانب وبالضغوط والألاعيب الخبيثة في جانب آخر.
- إن الإستراتيجية التي قامت عليها إسرائيل منذ نشأتها الأولى تحدت بموجب ما ذكره مؤسسها ديفد بن غوريون حين قال "نحن شعب صغير، وإمكاناتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من العمل على علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها، خاصة العلاقات القائمة بين الجماعات العرقية والأقليات الطائفية، بحيث نسهم في تعظيمها، لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها أو احتواؤها".
- وقد أطلق على هذه الإستراتيجية "شد الأطراف"، وتم تجاوزها في سنوات لاحقة ليطلق عليها شعار "البتر وليس الشد"، بحيث تبدو التوجهات الإسرائيلية ماضية في تلبية طموحات الجماعات العرقية في الانفصال، وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية.
- الإستراتيجية الإسرائيلية في جنوب السودان، لاسيما في مرحلة ما بعد الانفصال، لا تتعلق فقط بمصالح اقتصادية ضيقة رغم توفر الموارد الطبيعية في هذه المنطقة، وإنما يتعلق بالمصالح السياسية والأمنية الكبرى لإسرائيل، لاسيما في مواجهة احتمال عودة مصر إلى الاضطلاع بدورها العربي الفعلي.

إسرائيليون يروون قصة الانفصال

فهمي هويدي-الجزيرة-٢٠١١/١/١١

طالما أننا عجزنا عن الدفاع عن وحدة السودان، فربما يفيدنا أن نفهم ما جرى، ربما نبهنا ذلك إلى أن انفصال الجنوب ليس نهاية المطاف، ولكنه حلقة في مسلسل تفكيك العالم العربي وتطويق مصر.

(١)

منذ وقت مبكر للغاية أدرك قادة الحركة الصهيونية أن الأقليات في العالم العربي تمثل حليفا طبيعيا لإسرائيل. من ثم خططت لمد الجسور معها، فتواصل رجالها مع الأكراد في العراق وسكان جنوب السودان، والموارنة في لبنان، والأكراد في سوريا والعراق، والأقباط في مصر.

واعتمدت في مخططاتها على مبدأ فرق تسد. حيث اعتبرت أن تلك هي الوسيلة الأنجع لتفتيت الوطن العربي من خلال خلق كيانات انفصالية في داخله. واستهدفت بذلك إعادة توزيع القوى في المنطقة على نحو يجعل منها مجموعة من الدول الهامشية المفتقدة لوحدها وسيادتها، مما يسهل على إسرائيل بالتعاون مع

دول الجوار غير العربية، مهمة السيطرة عليها الواحدة تلو الأخرى فيما بعد. يؤكد ذلك أن جميع حركات التمرد التي فجرتها الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي استمدت الدعم والتأييد والإسناد من الأجهزة الإسرائيلية التي أنيطت بها مسؤولية تبني تلك الحركات الانفصالية. كما حدث مع الأكراد في العراق وحركة التمرد في جنوب السودان.

هذا الموقف يساعد على فهم واستيعاب الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء المنطقة العربية، التي تستهدف تشجيع وحث الأقليات على التعبير عن ذاتها بحيث تتمكن في نهاية المطاف من انتزاع حقها في تقرير المصير والاستقلال عن الوطن الأم.

يؤيد هذه الفكرة ويغذيها أن المنطقة العربية، على خلاف ما يدعي العرب، ليست وحدة ثقافية وحضارية واحدة. وإنما هي خليط متنوع من الثقافات والتعدد اللغوي والديني والإثني. وقد اعتادت إسرائيل تصوير المنطقة على أنها فسيفساء تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي، بين عرب وفرس وأتراك وأرمن

وإسرائيليين وأكراد وبهاثيين ودروز ويهود وبروتستانت وعلويين وصابئة وشيعة وسنة وموارنة وشركس وتركماني وآشوريين... إلخ.

إن خريطة المنطقة في النظر الإسرائيلي تعرف بحسبانها بقعة من الأرض تضم مجموعة أقليات لا يوجد تاريخ يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة. والغاية من ذلك تحقيق هدفين أساسيين هما:

أولاً: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية. ذلك أن القومية العربية في التصور الإسرائيلي فكرة يحيطها الغموض، بل ربما لم تكن ذات موضوع على الإطلاق. وهم يعتبرون أن الوحدة العربية خرافة. فالعرب يتحدثون عن أمة واحدة، لكنهم يتصرفون كدول متنافرة. صحيح أن ما يجمع بينهم هو اللغة والدين، وهما يجمعان بعض الشعوب الناطقة بالإنجليزية أو الإسبانية دون أن يخلقاً منها أمة واحدة.

ثانياً: تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي الصهيوني في المنطقة. إذ هي وفقاً لذلك التوجه تصبح خليطاً من القوميات والشعوب واللغات. وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب

من الوهم والحال. النتيجة المنطقية لذلك هي أن تكون لكل قومية دولتها الخاصة بها، ومن هذه الزاوية تكتسب إسرائيل شرعيتها، حيث تصبح إحدى الدول القومية في المنطقة.

(٢)

لست صاحب الفقرات السابقة، ولكنني نقلتها نصاً من كتاب "إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان" الذي صدر عام ٢٠٠٣ عن مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا.

ومؤلفه هو عميد الموساد المتقاعد موشى فرجي. وقد سبق أن استشهدت به وأشارت إليه أكثر من مرة، لكنني اعتبرت أن استعادة الشهادة في الوقت الراهن لها مذاقها الخاص، لأننا بصدد لحظة حصاد ثمار الزرع الذي غرسه إسرائيل والقوى الدولية الواقفة معها منذ خمسينيات القرن الماضي.

استأذن هنا في "فاصل قصير" نترك فيه مؤقتاً نص العميد فرجي، لنقرأ نصاً آخر ورد في شهادة وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي الأسبق آفي ديختر، تطرق فيه إلى السودان في محاضرته التي ألقاها عام ٢٠٠٨ أمام معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني.

قال صاحبنا عن السودان ما يلي: كانت هناك تقديرات إسرائيلية منذ استقلال السودان في منتصف الخمسينيات بأنه يجب أن لا يسمح لهذا البلد رغم بعده عنا بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إذا ما استمرت في ظل أوضاع مستقرة، ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.

في ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل بمختلف أجهزتها وأذرعها أن تتجه إلى الساحة السودانية، لكي تفاقم من أزماتها وتسهم في إنتاج أزمات جديدة، بحيث يكون حاصل تلك الأزمات معضلة تصعب معالجتها فيما بعد.

ولأن السودان يشكل عمقا إستراتيجيا لمصر، وهو عنصر تجلى بعد حرب عام ١٩٦٧، حين تحول السودان ومعه ليبيا إلى قواعد تدريب وإيواء لسلح الجو المصري والقوات البرية، علما بأن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠.

لهذين السببين -أضاف ديختر- كان لابد أن تعمل إسرائيل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لعدم تمكنه من بناء دولة قوية

موحدة. وهذا المنظور الإستراتيجي يشكل أحد ضرورات دعم وتنظيم الأمن القومي الإسرائيلي. (لاحظ أن المحاضرة أقيمت عام ٢٠٠٨ بعد نحو ثلاثين عاما من توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩).

حين سئل الرجل عن مستقبل جنوب السودان كان نص رده كالتالي: هناك قوى دولية تتزعمها الولايات المتحدة مصرة على التدخل المكثف في السودان لكي يستقل الجنوب. وكذلك إقليم دارفور، على غرار استقلال كوسوفو، حيث لا يختلف الوضع في جنوب السودان ودارفور عن كوسوفو، في حق الإقليمين في التطلع إلى الاستقلال واكتساب حق تقرير المصير بعد أن قاتل مواطنوهما لأجل ذلك.

(٣)

دعم إسرائيل للمتطرفين في جنوب السودان، مر بخمس مراحل سجلها العقيد فرجي في كتابه على النحو التالي:

* المرحلة الأولى: بدأت في الخمسينيات، مباشرة بعد تأسيس دولة إسرائيل، وخلال تلك الفترة التي استمرت نحو عقد من الزمن اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية

(الأدوية والمواد الغذائية والأطباء)، كما حرصت على تقديم الخدمات للاجئين الذين كانوا يفرون إلى إثيوبيا. وفي هذه المرحلة بدأت أولى المحاولات لاستثمار التباين القبلي في جنوب السودان ذاته لتعميق حدة وهوة الصراع، ومن ثم تشجيع الجنوب على الانفصال. كما قام ضباط الاستخبارات الإسرائيلية الذين تركزوا في أوغندا بفتح قنوات الاتصال مع زعماء قبائل الجنوب لدراسة الخريطة السكانية للمنطقة.

* المرحلة الثانية: (بداية الستينيات): اهتمت إسرائيل بتدريب عناصر من الجيش الشعبي على فنون القتال، في مراكز خاصة أقيمت في إثيوبيا. وفي هذه المرحلة تبلور لدى الحكومة الإسرائيلية اقتناع بأن توريط السودان في الحروب الداخلية كفيل بإشغاله عن أي مساندة يمكن أن تقدم إلى مصر في صراعها مع إسرائيل. وكانت منظمات التبشير تقوم بنشاط ملحوظ في الجنوب، الأمر الذي شجع إسرائيل على إفقاد عناصرها الاستخبارية إلى الجنوب تحت شعار تقديم العون الإنساني، في حين أن الهدف الأساسي كان استيعاب عناصر مؤثرة من السكان لتدريبهم لإدامة التوتر في المنطقة.

وفي هذه المرحلة أيضا عمدت إسرائيل إلى توسيع نطاق دعمها للمتمردين، عن طريق تقديم الأسلحة لهم عبر الأراضي الأوغندية، وكانت أولى تلك الصفقات في عام ١٩٦٢، ومعظمها كانت من الأسلحة الروسية الخفيفة التي غنمتها إسرائيل في عدوانها على مصر عام ١٩٥٦. واستمرت عمليات تدريب المقاتلين الجنوبيين في أوغندا وإثيوبيا وكينيا. ثم الدفع بهم للاشتراك في القتال داخل الحدود السودانية.

* المرحلة الثالثة: التي امتدت من منتصف الستينيات حتى السبعينيات، وقد استمر خلالها تدفق الأسلحة على الجنوبيين من خلال تاجر أسلحة إسرائيلي وسيط اسمه جابي شفين كان يعمل لصالح الاستخبارات، وأرسلت إلى متمردى الجنوب شحنات من الأسلحة الروسية التي غنمتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧، وقامت طائرات الشحن الإسرائيلية بإسقاط تلك الأسلحة والمعدات على ساحة المعسكر الرئيسي للمتمردين في أورنج - كي - بول. كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاة في (ونجي - كابول) لتخريج الكوادر اللازمة لقيادة فصائل التمرد. وكانت عناصر

إسرائيلية تشترك في المعارك لتقديم خبراتها للجنوبيين. وفي هذه المرحلة أيضا تم استقدام مجموعات من المتمردين الجنوبيين إلى إسرائيل لتلقي تدريبات عسكرية. وفي بداية السبعينيات فتحت بشكل رسمي نافذة أخرى لإيصال الدعم الإسرائيلي إلى جنوب السودان عبر أوغندا.

وحيثما بدا أن حركة التمرد على وشك الانتهاء في عام ١٩٦٩، بذلت إسرائيل جهدا هائلا لحث المتمردين على مواصلة قتالهم، واستخدمت في ذلك كل أساليب الكيد والدس التي استهدفت إقناع الجنوبيين بأنهم يخوضون صراعا قوميا مصيريا بين شمال عربي مسلم محتل وجنوب زنجي أفريقي مسيحي ووثني، يعاني فيه أهل الجنوب من الحرمان والظلم.

* المرحلة الرابعة: الممتدة في أواخر السبعينيات وطوال عقد الثمانينيات. وفيها شهدت القارة الأفريقية عدة تقلبات لم توقف دعم إسرائيل للمتمردين، وقد ازداد الدعم بعدما أصبحت إثيوبيا ممرا منتظما لإيصال الأسلحة للجنوب. وبرز جون قرنق في هذه المرحلة زعيما ساندته إسرائيل واستقبلته في تل

أبيب وزودته بالمال والسلاح وحرصت على تدريب رجاله على مختلف فنون القتال، وكان بينهم عشرة طيارين تدربوا على قيادة المقاتلات الخفيفة.

* المرحلة الخامسة: بدأت أواخر عام ١٩٩٠ وفيها استمر الدعم الإسرائيلي واتسع نطاقه، وأصبحت الشحنات تصل إلى الجنوب عبر كينيا وإثيوبيا. وقد زودت إسرائيل الجنوبيين بالأسلحة الثقيلة المضادة للدبابات والمدافع المضادة للطائرات. ومع بداية عام ١٩٩٣ كان التنسيق بين إسرائيل وبين الجيش الشعبي قد شمل مختلف المجالات، سواء فيما يخص التمويل والتدريب والتسليح والمعلومات أو إشراف الفنيين الإسرائيليين على العمليات العسكرية.

(٤)

كما رأيت -وبشهادتهم- فإنهم لم يغمضوا أعينهم لحظة عن جنوب السودان منذ نصف قرن.

من الملاحظات الأخرى الجديرة بالانتباه أن حركة التمرد في الجنوب بدأت عام ١٩٥٥ أي قبل عام واحد من إعلان الاستقلال عام ١٩٥٦، مما يعني أن التمرد حين انطلق لم يكن

له علاقة بفكرة تطبيق الشريعة التي دعت إليها حكومة الإنقاذ (البشير - الترابي) عام ١٩٨٩. من تلك الملاحظات أيضا أنه في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تدعم الجنوبيين بالسلاح، فإن الدول الغربية كانت تواصل مساعيها الدبلوماسية لترتيب أمر انفصال الجنوب من خلال الاستفتاء. فاتفاقية نيفاشا للسلام التي وقعت بين حكومة الخرطوم والمتمردين تمت برعاية أميركية نرويجية بريطانية إضافة إلى منظمة إيغاد. وهذه الاتفاقية تم التوصل إليها عبر سلسلة من المفاوضات المتقطعة في أديس أبابا ونيروبي وأبوجا عاصمة نيجيريا. كما أن اتفاق ماشكوس الأول تم بناء على مبادرة قدمتها الولايات المتحدة.

منذ أكثر من نصف قرن وهم يمهّدون للانفصال بالسلاح في جانب وبالضغوط والألاعيب الخبيثة في جانب آخر. ولو أن ربع هذا الجهد الدولي بذل لحل مشكلة فلسطين لأغلق ملف القضية واسترد الفلسطينيون حقوقهم منذ زمن بعيد. لكن تقرير المصير والاستقلال حلال للجنوبيين حرام على الفلسطينيين.

لقد خططوا لأجل الانفصال وتحقيق لهم ما أرادوا. أما العرب فقد وقفوا متفرجين على ما يجري وذاهليين عن مراميهم. وكانت النتيجة أن الذي زرع حصد الاستقلال، ومن وقف متفرجا ذاهلا حصد الخيبة، التي أرجو أن لا تتبع بخيبات أخرى في العام الجديد.

مصلحة إسرائيل من انفصال

جنوب السودان

عدنان أبو عامر - الجزيرة - ٢٠١١/١/٩

بينما يترقب السودانيون والعرب والعالم بأسره ذلك اليوم الذي يعلن فيه قيام دولة جديدة في خاصرة السودان الجنوبية، وكل منهم تنتابه مشاعر ترقب وحذر وفقاً لتوجهاته السياسية وأصوله القومية وولاءاته الفكرية والأيدولوجية، تبدو إسرائيل من بعيد تغمرها سعادة لا توصف وهي تشهد ميلاد دولة أعدت لها العدة والدعم منذ سنوات بعيدة.

الدور الاستخباري

يبدو من السطحية بمكان الحديث عن دور إسرائيلي في جنوب السودان - سياسياً كان أو اقتصادياً - دون قراءة فاحصة للأداء الأمني

والعمل الاستخباري لأجهزة المخابرات الإسرائيلية في ذلك البلد العربي.

مع العلم أن هذا التدخل الإسرائيلي لم يأت عفويًا، أو حباً في سواد عيون الجنوبيين، بل إن الإستراتيجية التي قامت عليها إسرائيل منذ نشأتها الأولى تحدت بموجب ما ذكره مؤسسها ديفد بن غوريون حين قال "نحن شعب صغير، وإمكاناتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من العمل على علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها، خاصة العلاقات القائمة بين الجماعات العرقية والأقليات الطائفية، بحيث نسهم في تعظيمها، لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها أو احتواؤها".

وقد أطلق على هذه الإستراتيجية "شد الأطراف"، وتم تجاوزها في سنوات لاحقة ليطلق عليها شعار "البر وليس الشد"، بحيث تبدو التوجهات الإسرائيلية ماضية في تلبية طموحات الجماعات العرقية في الانفصال، وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية.

وإن كان لا بد من تأصيل تاريخي غير مغرق في التفاصيل، فإن الاتصالات الإسرائيلية مع

الجنوبيين بدأت من القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا، بحيث لعبت شركاتها "كواجهة" استخدمت لتلك الاتصالات، ووقع الاختيار على الدينكا أقوى قبائل المنطقة لتكون الباب الذي تتسلل منه إسرائيل إلى الجنوب، وتتغلغل في شرايينه، حيث مرت العلاقات الإسرائيلية الجنوبية بعدة مراحل تاريخية أهمها:

- ١- تقديم المساعدات الإنسانية كالأدوية والمواد الغذائية والأطباء والدعم الإغاثي.
- ٢- استثمار التباين القبلي بين الجنوبيين أنفسهم، وتعميق هوة الصراع مع الشماليين.
- ٣- تدفق صفقات الأسلحة الإسرائيلية على جنوب السودان، واتساع نطاق تدريب الميليشيات الجنوبية في أوغندا وإثيوبيا وكينيا.
- ٤- استئناف دعم التمرد المسلح، وتزويد الحركات الانفصالية الجنوبية بأسلحة متقدمة، وتدريب العشرات من طيارها على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب، وتوفير صور عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية.
- ٥- إيفاد بعض الخبراء الإسرائيليين لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين،

ومشاركة بعضهم في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب السوداني.

وبالتالي، فقد بدا طبيعياً ألا تخفي الحركة الشعبية في جنوب السودان حجم وطبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية التي تربطها بإسرائيل، فقد استقبلت مؤخراً حزمة جديدة من الأسلحة شملت صواريخ ومضادات طائرات وعربات مدرعة وصواريخ أرض-جو، وأعلنت أن طيارين من عناصرها يتدربون تحت إشراف إسرائيلي، في إطار الإستراتيجية التي تتبناها تل أبيب بدعم التوجه الانفصالي لها .

غير أن الملاحظة الأكثر أهمية في ما سبق، أن جملة من قام بهذه الاتصالات والتدريب من طرف إسرائيل هم رجال الموساد والاستخبارات العسكرية، بمعنى أن الدعم السياسي الذي حصل عليه الجنوبيون كان بالأساس استخبارياً أمنياً، وهي حقيقة لا بد من معرفتها لإدراك المرامي الإسرائيلية من

تحقيق الانفصال!

ما بعد الانفصال

لا شك أن ما تقدم من استعراض تاريخي لاتساع دور إسرائيل في جنوب السودان، يمهّد الطريق بسلسلة متتابعة "تشوقها" إلى اليوم التالي

لمرحلة الانفصال لإعلان سياساتها وتوجهاتها بصورة مكشوفة.

فبينما جهر مبعوث جنوب السودان في واشنطن علناً بمحتمية العلاقة مع إسرائيل، جرى الحديث سراً عن توثيق العلاقة مع تل أبيب، وحصلت لقاءات بعيداً عن الإعلام بين مسؤولين من وزارة الاستثمار في حكومة جنوب السودان ونظرائهم الإسرائيليين، بهدف الاتفاق على فتح مطار جوبا أمام طيران شركة "العال" الإسرائيلية.

كما أن مجموعة "شالوم المتحدة" التي افتتحت شركة صيرفة في جوبا، توسّعت أنشطتها وتولت إقامة فندق خمسة نجوم في عاصمة الجنوب، خاصة أن من يوصفون "بالجالية" الإسرائيلية فيها تسيطر على قطاع الفنادق الذي يُعدّ من أكثر القطاعات ربحية في جنوب السودان.

هنا لابد من الإشارة إلى معطى في غاية الأهمية، ويتمثل في أن الإستراتيجية الإسرائيلية في

جنوب السودان، لاسيما في مرحلة ما بعد

الانفصال، لا تتعلق فقط بمصالح اقتصادية ضيقة

رغم توفر الموارد الطبيعية في هذه المنطقة، وإنما

يتعلق بالمصالح السياسية والأمنية الكبرى

لإسرائيل، لاسيما في مواجهة احتمال عودة مصر إلى الاضطلاع بدورها العربي الفعلي.

ولعل ما يشير إلى "اللهفة" الإسرائيلية لانفصال الجنوب في الاستفتاء المرتقب، الشواهد التالية:

١- ترايد التصريحات الإسرائيلية والجنوبية في آن معاً، حول جذور تلك العلاقات وطموحاتهما بتطويرها إلى مجالات أبعد وأوسع وأشمل، للدرجة التي دفعت بعض الإسرائيليين إلى القول إن الساسة الجنوبيين لم يعودوا ينجلون من المجاهرة بالعلاقات الوطيدة مع تل أبيب، وباللجوء إليها لنصرتهم ضد الدولة السودانية الأم، والإعلان أن إسرائيل عدو للفلسطينيين فقط وليس للجنوبيين! ٢- فتح مكاتب تمثيل للجنوبيين في تل أبيب، وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية معهم. ٣- تنظيم رحلات جوية إثيوبية منتظمة تربط "جوبا" في السودان بكل من أديس أبابا وتل أبيب.

٤- استقبال إسرائيل لخمسة آلاف عنصر لتدريبهم عسكرياً، للتعامل مع مرحلة ما بعد الانفصال.

٥- إقامة جسر جوي لنقل السلاح من

إسرائيل إلى أفريقيا الوسطى، ومنها تحمل براً إلى جوباً.

ولعل ما توج هذه الجهود الإسرائيلية، ما كشف عنه النقاب من بدء وصول حشود كبيرة من الخبراء الإسرائيليين في مختلف المجالات إلى جوبا عاصمة الجنوب، استعداداً للسيطرة على الدولة الناشئة، حيث يتخصص هؤلاء الذين قدر عددهم بألف خبير في الزراعة والتعدين والاقتصاد والفنون والسياحة والإدارة.

غاية إسرائيل من الانفصال.. مصر نموذجاً

تعتقد إسرائيل أن مراميها السياسية والإستراتيجية في تشجيعها لانفصال جنوب السودان، تتجاوز كثيراً هذه البقعة الجغرافية لتصل إلى عواصم عربية مجاورة ترى أنه لا بد من بقائها تحت الجهر الإسرائيلي، تخوفاً من أي تغير قد يطرأ على أوضاعها الداخلية، مما قد يحدث منعطفاً كبيراً ليس في صالحها. وربما تبدو مصر -الدولة والدور والتاريخ وليس النظام بالضرورة- الأكثر استهدافاً من ذلك، لاسيما إذا كان المدخل الأكثر خطورة لإسرائيل يتمثل في مياه نهر النيل، فليس من شك أن أهمية النيل بالنسبة لمصر تصل إلى

مرحلة أن يكون شريانها الحيوي الذي إذا انقطع، فقد فصل الأوكسجين عنها، وإذا كانت كينيا وإثيوبيا وأوغندا تشكل دول المنبع، فإن السودان هي دولة الممر الرئيسية، وهنا يأتي العبث الإسرائيلي.

فإذا كانت الحكومات السودانية المتتالية منذ الاستقلال وحتى اليوم، تحاشت -لأسباب كثيرة- المس بمياه النيل، والحصّة السودانية المفترضة من مياهه التي تذهب طوعاً إلى مصر، فإن الوضع سيكون مختلفاً في دولة جنوب السودان، حيث لا يربطها ما يربط أهل شمال السودان مع مصر، وفضلاً عن ذلك فإن قرارها السياسي يبدو من مرحلة ما قبل الانفصال صادراً في تل أبيب وواشنطن وبروكسل.

وهكذا، لم يكن مستغرباً أن تركز إسرائيل على النيل في السنوات الأخيرة لضمان الإمساك بأقوى ورقة للضغط على مصر، وفي هذا السياق جاء تركيز جولة وزير الخارجية الإسرائيلي أفينغور ليرمان قبل أشهر عدة على ثلاث دول تعد من أهم بلدان المنابع لنهر النيل، وأكثرها رفضاً لاتفاقات المياه المعقودة مع دولتي المصب: السودان ومصر.

وقد اتضح فعلاً أن ليرمان -وهو أول مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يزور أفريقيا منذ نحو عشرين عاماً- توصل إلى عقد اتفاق مع حكومة كينيا على مشروعات ذات صلة بإدارة المياه، ومن المؤكد أنه حقق شيئاً من ذلك القبيل مع إثيوبيا التي بدأ بها زيارته، وفعل ذلك في أوغندا.

في سياق متصل، فإن ما قد يوصف "بالنجاح" الذي أحرزته الحركة الانفصالية في جنوب السودان، ينبغي أن لا ينسي حقيقة خطيرة مؤلة تتمثل في كونها أداة "إسرائيلية" لتحقيق هدف إستراتيجي بعيد المدى يتمثل في "إضعاف" مصر و"تهديدها من الخلف!"

وإلى جانب الضغط على القاهرة، فإن تركيز إسرائيل على الخرطوم هو جزء من إستراتيجيتها إزاء البحر الأحمر الذي اعتبرته منذ البداية منفذاً حيوياً للغاية، حرصت على أن تبقى حراً أمام سفنها، وخشيت أن يصبح بحيرة عربية يمكن استخدامها في حصارها، تكرر لما حدث في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ عندما أغلق العرب مضائق تيران وباب المندب على التوالي.

أجراس الغارة على السودان

فهمي هويدي - الجزيرة- ٢٠٠٩/٣/٣١

الغارة التي ضربت أهدافا في السودان تنبهنا إلى أهمية وخطورة النشاط العسكري المريب، الذي يدور في الحديقة الخلفية لمصر، في تماس مكشوف مع أمنها القومي.

(١)

صحيح إن بعض التفاصيل لم تتضح بشكل نهائي، إلا أن ثمة جوانب في العملية باتت محسومة على نحو لا يقبل الجدل. فاللغط لا يزال ماثرا حول أهداف قافلة السيارات التي استهدفتها الغارة، بين قائل إنها كانت قمر صناعي سلاحا للتجارة فيه، وقائل إنه سلاح إيراني أريد توصيله إلى قطاع غزة.

وليس مؤكدا ما إذا كانت الطائرات أميركية أم إسرائيلية، رغم أن واشنطن نفت صلتها بالموضوع، بعكس تل أبيب التي لم تنف، وإنما أعطت انطبعا على لسان رئيس الوزراء إيهود أولمرت بأنها قد تكون الفاعل في العملية. وهناك روايات متعددة للغارة، بعضها يتحدث عن ثلاث غارات تمت خلال الشهرين

كما سعت إسرائيل لإقامة عدة قواعد عسكرية موجهة ضد الدول العربية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى القواعد الجوية في إثيوبيا وكينيا، والوجود الجوي في غينيا، وإقامة قواعد جوية في تشاد، على الأخص في المنطقة المجاورة لحدود السودان، حيث تبين لاحقا أن مهمة تلك القواعد تمثلت في مراقبة الحدود الليبية والسودانية، إضافة إلى إمكانية استخدامها ضد مصر لضرب أهداف منتخبة في مؤخرة الجبهة المصرية.

أخيراً.. فإن مصالح إسرائيل في المفهوم الإستراتيجي باتت تتمثل في إقامة دولة جنوب السودان، والأرجح أنها لن تكون إلا شوكة أخرى في خاصرة دولة عربية، لاسيما أن حقيقة انفصال الجنوب يجد مساندة قوية من اليمين المسيحي المتصهين في الولايات المتحدة للحد من المد العربي والإسلامي داخل القارة الأفريقية، مما يعني أن القادم بعد الانفصال سيكون لصالح إسرائيل بصورة أكثر خطراً وأبعد أثراً، لدرجة أن دولة الجنوب ستتحول إلى "قاعدة عسكرية" إسرائيلية في نهاية المطاف.

الأخيرين، والبعض الآن تحدث أيضا عن إغراق قاربين محملين بالسلاح في البحر الأحمر.

ثم هناك تساؤل عن الجهة التي خرجت منها الطائرات المغمورة، وهل هي إريتريا أم جيبوتي أم إحدى حاملات الطائرات الموجودة في البحر الأحمر؟ مع ذلك لم يعد أحد يجادل في عدة أمور، منها أن الخبر الذي انفردت صحيفة "الشروق" بنشره ونقلته عنها الصحف العالمية كان صحيحا، منها أيضا أنها المرة الأولى التي تغير فيها طائرات خارجة من مكان ما في شرق أفريقيا على قافلة تحمل سلاحا يظن أنها متجهة إلى سيناء. وذلك بعد توقيع الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي الذي رتب التعاون بين البلدين في وقف تهريب السلاح إلى غزة. وهذه الطائرات اخترقت الأجواء السودانية، في عدوان صريح على سيادتها.

من تلك الأمور المؤكدة أيضا أن الطرفين الأمريكي والإسرائيلي هما الوحيدان اللذان يقفان وراء العملية، حيث لا يهم كثيرا في السياق الذي نحن بصدده من الذي قدم المعلومات ومن قام بمباشرة القصف. بذات

القدر فلا يغير من الأمر كثيرا أن تكون الطائرات قد خرجت من جيبوتي أو إريتريا ومكان ما في البحر الأحمر. لكن الذي يهمنا هو أن هناك أعينا متربصة في جنوب مصر وفي البحر الأحمر، تراقب المنطقة وجاهزة لضرب أي تحركات فيها تعتبرها متعارضة مع مصالحها، وأن تلك الأعين ليست مفتوحة على السودان فقط وإنما على مصر أيضا.

(٢)

عملية التربص الحاصلة في جنوب مصر والبحر الأحمر ليست جديدة، ولكن الحديد فيها فقط أن الأضواء سلطت عليها بعد الغارة الأخيرة، التي تحولت إلى جرس إنذار ما زالت أصداء رنينه تتردد في العالم العربي، علها توقظه وتنبيهه إلى ما يدبر ويرتب من حوله منذ زمن ليس قصيرا.

ذلك أنه من الأمور المدهشة أن تقف مصر بالذات موقف المتفرج إزاء التدابير والترتيبات التي تنسجها إسرائيل منذ نصف قرن تقريبا حول عمقها الإستراتيجي، ولا تصدر عنها

مخططات واضحة وحازمة تستهدف التعامل مع تلك التدابير، بما يحول دون تأثيرها السلبي على الأمن القومي للبلاد. هذه التدابير الإسرائيلية وثقتها بحث سبق أن أشرت إليه، صدر في عام ٢٠٠٣ عن مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لجامعة تل أبيب عنوانه "إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان"، وقد أعده ضابط الموساد المتقاعد موشي فرجي.

في البحث كلام صريح عن الإستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل بعد تأسيس الدولة العبرية، ووضع خطوطها الرئيسية رئيس الوزراء آنذاك ديفد بن غوريون، الذي دعا إلى ثلاثة أمور، أولها العمل على إضعاف الدول العربية عن طريق محاولة اختراقها من الداخل للتعاون مع الطوائف والجماعات غير العربية التي تعيش في ظلها وعلى تخومها، خصوصا في شمال العراق (الأكراد) وجبال لبنان (الموارنة) وجنوب السودان (ذوي الأصول الزنجية).

الأمر الثاني تمثل فيما أطلق عليه الإسرائيليون محاولة "شد الأطراف" عبر سياسة حلف

الجوار، أو حلف محيط الدائرة. بمعنى مد الجسور مع الدول المحيطة بالعالم العربي والتعاون معها لإضعافه والضغط عليه من خارجه، وهذه الدول هي: إثيوبيا وتركيا وإيران.

الأمر الثالث تعلق بالبحر الأحمر، الذي اعتبرته إسرائيل منفذا حيويا لها يمكنها من كسر الحصار العربي المضروب حولها. وفي هذا الصدد نقل الباحث عن بن غوريون قوله: إن سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ستكون ذات أهمية قصوى، لأن هذه النقاط ستساعد إسرائيل على التخلص من أي محاولة لحصارها وتطويقها، كما ستشكل في ذات الوقت قاعدة انطلاق عسكرية لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم، قبل أن يبادروا إلى مواجهتنا. وهو ذات المعنى الذي كرره بن غوريون في مقام آخر حين قال: لو تمكنا من السيطرة على مواقع حيوية في البحر الأحمر، فإننا سنتمكن من اختراق سور الحصار العربي، بل والانقضاض عليه وهدمه من الخلف.

في مطلع الخمسينيات، شكل بن غوريون فريق عمل ضم خمسة من الخبراء لوضع

الإستراتيجية التي تحقق هذه الأهداف هم: خبير الشؤون الإستراتيجية إسرائيل جاليلي، وخبير الشؤون العسكرية إيجنال ياوين، وخبير الشؤون العربية موشيه ساسون، وخبير العلاقات السرية مع الأقليات وؤيين شيلوح، وخبرة في الشؤون السياسية والاتصالات جولدا مائير.

(٣)

ما يهمنا الآن في الإستراتيجية التي وضعت وبدأت إسرائيل في تنفيذها منذ أواخر الخمسينيات هو موقع السودان والبحر الأحمر فيها. ذلك أن السودان -والكلام للباحث- اعتبر حالة نموذجية لتحقيق هدفين من وجهة النظر الإسرائيلية، أولهما إضعاف مصر عن طريق تهديد عمقها الإستراتيجي في مواجهة الدولة العبرية، وثانيهما إثارة القلاقل في السودان عبر استمالة التمرد في الجنوب ودعمه، وضمان تقاسمه للمزايا الإستراتيجية الكاملة في المنطقة.

ضاعف من أهمية السودان في الاستهداف الإسرائيلي أنه يطل بدوره على البحر الأحمر،

الذي اعتبرته إسرائيل رئة ثانية ومرا يوصلها بالدول الآسيوية ودول شرق أفريقيا. وهو ما عبر عنه أوري لوبير مستشار بن غوريون للشؤون العربية بقوله: لا بد من رصد وملاحظة كل ما يجري في السودان. ذلك القطر الذي يشكل عمقا إستراتيجيا لمصر، بالإضافة إلى سواحله المترامية على البحر الأحمر، مما يشكل له موقعا إستراتيجيا متميزا. وهذا يتطلب منا إيجاد ركائز لنا إما حول السودان أو في داخله. وهو السياق الذي يفرض على السودان تقديم الدعم إلى حركات التمرد والانفصاليين في الجنوب.

اختراق السودان لإضعافه وتهديد عمق مصر الإستراتيجي، اقتضى توفير عدة نقاط للارتكاز تيسر عملية الوصول إلى متمردي الجنوب.
وهو ما دفع إسرائيل إلى البحث عن مواقع لها في ثلاث دول محيطة بالسودان هي: إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وهو ما تحقق في عام ١٩٥٨، حيث باشرت جولدا مائير العملية بنفسها مبتدئة بإثيوبيا. وكان أهم إنجاز حققته هناك أن القيادة الإسرائيلية انتزعت من إمبراطورها الراحل هيلاسلاسي الموافقة على تولي مهمة

الإشراف المباشر على أجهزة الأمن الإثيوبي وتدريبها بواسطة عناصر إسرائيلية نشطة، وهو ما شمل جهاز الأمن الداخلي والشرطة والاستخبارات ووزارة الداخلية. وذكر الباحث في هذا الصدد أن "سيطرة إسرائيل على الأجهزة الأمنية الإثيوبية بمعزل عن مخططاتها لإقامة مواقع الوثوب والانطلاق إلى السودان وبقية الدول العربية المجاورة".

تلك السيطرة أتاحت للاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) وجناح المخابرات العسكرية أن يوجها اهتمامهما إلى السودان والدول العربية الأخرى. ولهذا الغرض أنشأ جهاز الموساد شركة "إينكودا" لتكون واجهة له وقاعدة لإطلاق الجواسيس والعملاء إلى كل من السودان واليمن وعدن، للاتصال بالعناصر المقاومة في الداخل. وقد تمت الاستعانة بتلك العناصر في مهمة إيصال الدعم إلى حركة التمرد في جنوب السودان.

كان التعاون العسكري هو أبرز أوجه النشاط الذي مارسته إسرائيل مع الدول الثلاث خلال تلك الفترة. ومن المعلومات التي ذكرت في هذا الصدد أن عدد المستشارين الذين قدموا إلى

إثيوبيا وتولوا في عام ١٩٦٠ التدريب والتدريس في المعاهد العسكرية الإسرائيلية حوالي ٦٠٠ شخص. وهؤلاء حملوا معهم السلاح الإسرائيلي بدءاً من الرشاش "عوزي" إلى الصواريخ "حبرائيل" مروراً بالطائرات المقاتلة.

ما حدث في إثيوبيا تكرر مع أوغندا - المتاخمة للسودان - حيث أوفدت إسرائيل عددا كبيرا من المستشارين العسكريين (قدر عددهم بنحو ٥٠٠) بقيادة الكولونيل باروخ بارسيفر. وهؤلاء قاموا باختراق القوات المسلحة هناك وتوجيه قيادة الجيش، إضافة إلى تدريب رجال سلاح الطيران ووحدات المظليين، الذين كان يتم إفاد أعداد منهم للتدريب في إسرائيل.

منذ ذلك الوقت المبكر -أضاف الباحث- عمدت إسرائيل إلى تعزيز وجودها العسكري من خلال إقامة القواعد العسكرية الموجهة ضد الدول العربية. فأقامت قاعدة بحرية لها في ميناء "مصوع" عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى القواعد الجوية في كل من إثيوبيا وكينيا، والوجود الجوي في غينيا. وكانت إسرائيل قد أقامت عدة قواعد جوية في

شخصاً، عملوا بأجهزة الأمن والاستخبارات ومحطات للتجسس على اليمن والسودان).

ولا تقل خطوة عن كل ما سبق التفاصيل التي تحدثت في الدراسة عن الوجود الإسرائيلي الكثيف عند منابع النيل، الذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، من حيث إنه يمكن قوة معادية من بسط نفوذها الذي يمكنها من التأثير على أهم مورد للحياة في مصر.

ما الذي تعنيه كل تلك المعلومات؟ هي تعني بوضوح شديد أن إسرائيل سعت إلى تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا بوجه أخص منذ نصف قرن لكي تنصب نفسها شرطياً في البحر الأحمر، ولكي تضغط على مصر من خلال إضعاف السودان والهيمنة على منابع النيل. وتأثير الاتفاقية التي وقعتها مع الولايات المتحدة بشأن منع تهريب السلاح إلى غزة لا يضيف الكثير إلى تعزيزاتها التي أقامت في شرق أفريقيا والبحر الأحمر، لأنها موجودة ومتمكنة من المنطقة، ولكنه ربما أحكم ضبط العملية من جهات أخرى مثل المحيط الهندي وجبل طارق.

تشاد، وعلى الأخص في المناطق المجاورة لحدود السودان، ومنها مطار بحيرة "أيرو" ومطار "الزاكومة" ومطار "مفور". وحين قطعت العلاقات بين تشاد وإسرائيل، تبين أن مهمة القواعد كانت مراقبة الحدود الليبية والسودانية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها ضد مصر، لضرب أهداف منتخبة في مؤخرة الجبهة المصرية.

(٤)

في الدراسة تفاصيل كثيرة عن الدعم الإسرائيلي للتمرد في جنوب السودان، الذي وصل إلى حد الاشتراك في القتال إلى جانب الانفصاليين ضد الجيش السوداني في بعض الحالات. وهو دعم تجاوز الشأن العسكري إلى ما هو سياسي واقتصادي. تضمنت التفاصيل أيضاً معلومات أخرى عن التغلغل الإسرائيلي في إريتريا وأفريقيا الوسطى وكونغو الديمقراطية (زائير)، ومن الواضح أن ذلك التمدد تم بعد توقيع مصر لمعاهدة "السلام" مع إسرائيل في عام ١٩٧٩. (في عام ١٩٩٧ وصل عدد المستشارين الإسرائيليين في إريتريا إلى ٦٥٠

إننا لا نستطيع أن نتوجه باللوم للإسرائيليين لأنهم خططوا ووصلوا إلى شرق أفريقيا خلال نصف القرن المنصرم، ولكننا ينبغي أن نسأل أنفسنا عن الذي فعلناه نحن في ترتيب أولويات أمننا القومي، تحسبا ليوم نجد فيه إسرائيل تهيمن على البحر الأحمر، وتطل علينا من الجنوب وتخرج لنا لسانها من فوق الهضاب المحيطة بمنابع النيل عند بحيرة فيكتوريا!

يحدث في السودان الآن

فهمي هويدي ٢٣ /ديسمبر، ٢٠١٠

ليس واضحا ولا مفهوما الهدف من الزيارة التي قام بها للخرطوم الرئيسان حسنى مبارك ومعمّر القذافي، ومعهما الرئيس الموريتانى محمد ولد عبدالعزيز. ذلك اننا إذا استبعدنا ان يكون الهدف هو الحفاظ على وحدة السودان.

وهو الأمر الذى لم يعد واردا الآن، فلا يبقى أمامنا سوى مباركة اتمام الانفصال والدعوة إلى التسريح بإحسان، إذا استخدمنا المصطلح القرآنى الذى يبحث عن ايقاع الطلاق مع

الحفاظ على كرامة الطرفين وتقليل الخسائر قدر الامكان.

وإذا كان الأمر كذلك، فللمرء أن يتساءل لماذا لم يتحرك أحد خلال الفترة السابقة للدفاع عن وحدة السودان، ولماذا جاء التحرك لمباركة الانفصال؟ وما هى حقيقة الدور الذى قام به العقيد القذافي فى تأجيج الصراعات التى فتكت بالسودان، خصوصا فى دارفور؟ وبماذا يفسر استقبال جوبا، عاصمة الجنوب، لقادة فصائل التمرد فى دارفور فى نفس الوقت الذى كان وفد الرؤساء مجتمعاً فى الخرطوم مع الرئيس البشير ونائبه سلفاكير؟ وما هى حصة الولايات المتحدة وإسرائيل فى الجنوب المستقل؟ وما هى طبيعة وحدود الأضرار التى يمكن أن تلحق بمصر جراء ذلك؟

وبماذا تفسر أن الولايات المتحدة بعد ان تكملت جهود مبعوثها إلى السودان بالنجاح النسبى الذى يفترض أن يؤدى إلى الانفصال، فإنها عمدت إلى تعيين مبعوث آخر لدارفور؟ حين كان الرئيس مبارك وصاحبه فى الخرطوم كانت تتفاعل على الأرض العوامل التالية:

● استقبلت إسرائيل خمسة آلاف عنصر من المتمردين في دارفور لتدريبهم عسكرياً، بعدما أقامت فصائل التمرد تحالفاً للتنسيق فيما بينها، استعداداً للتعامل مع المرحلة التي تعقب الانفصال.

هذه بعض المعلومات التي حصلت منها من مصادر على صلة بمتابعة المشهد السوداني، وهي تعني أن القادم بعد الانفصال سيكون أخطر وأبعد أثراً مما نتصور. وأنه عند الحد الأدنى — وهذا كلامهم — فإن الجنوب سيتحول إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية. وإن هذا النموذج يراد له أن يتكرر في دارفور. التي تستعد الآن للانتقال إلى تمثل النموذج الجنوبي وتعيين مبعوث أمريكي للتعامل مع ملف دارفور إشارة واضحة إلى ذلك.

ناقشت الأمر مع أحد أبرز الخبراء السودانيين فوجدته مؤيداً لذلك الاستنتاج. وأدهشني قوله إن الأمر لو توقف عند ذلك الحد فإن السودان لن يتضرر كثيراً، وإن قطاعات عريضة من السودانيين أصبحت على استعداد للقبول بالوضع الذي سيستجد إذا تم الانفصال، وإن هناك من بات يقول إن العلاقات بين الشمال

● وصل إلى جوبا عاصمة الجنوب حشد كبير من الخبراء الإسرائيليين في مختلف المجالات من الزراعة والتعدين والاقتصاد إلى الفنون والسياحة والإدارة. وقدر عددهم بنحو ألف خبير تقاطروا خلال الأسابيع الأخيرة.

● أقامت إسرائيل جسراً جويًا لنقل السلاح والعتاد في تل أبيب إلى بانجيه عاصمة أفريقيا الوسطى. ومنها تحمل على الشاحنات إلى جوبا.

● سارعت أديس أبابا إلى إنشاء بنك إثيوبي جنوبي في جوبا، واستنفرت قواتها للتدخل لتثبيت الانفصال إذا لزم الأمر، في الوقت الذي أوفدت فيه مجموعة من المستشارين للعمل إلى جانب السلطة في الوضع المستجد.

● أوغندا استنفرت قواتها في الوقت ذاته لصالح الانفصال، وعقد الرئيس موسيفيني سلسلة من الاجتماعات في عنتيبي مع مجموعتين أحدهما تمثل السلطة في الجنوب، والأخرى تمثل جماعات التمرد في دارفور.

والجنوب في الوضع المستجد ربما صارت أفضل مما كانت عليه في السابق. أما الأمر الأخطر والذي يستحق انتباهنا هنا فهو أن مصر ستكون المتضرر الأكبر مما سيحدث، لأن وجود القاعدة الإسرائيلية سيظل عنصرا ضاغطا عليها دائما. ثم ان الدولة المستجدة ستكون لها كلمة فيما يخص المياه، وبالتالي فإنه من الناحية الاستراتيجية فإن انفصال الجنوب سيعد انقلابا في الخرائط الاستراتيجية، ليس واضحا أن مصر مكترثة به ناهيك عن ان تكون متحسبة له.

ليس لدى تعليق على هذا الكلام، ولكن لدى أسئلة متعددة بخصوصه، لا أعرف إلى من أوجهها، فضلا عن انني لم أعد واثقا من صواب الرؤية الاستراتيجية المصرية، حتى صرت اتشكك أحيانا في ان هناك رؤية أساسا. واتمام الزيارة الرئاسية وسط التحولات الخطيرة الحاصلة في الجنوب أبلغ دليل على ذلك.

السودان في مواجهة الزلزال

فهمي هويدي - ١٨ يناير، ٢٠١١

ذهبت إلى الخرطوم متصورا أنني سأشارك في تقديم واجب العزاء لأهلها في انفصال الجنوب، ففوجئت بأن بعضهم أطلق زغاريد الفرحة ونحر الذبائح احتفاء بالمناسبة!

—١—

ظللت طوال الوقت غير مستوعب فكرة انشطار السودان. واكتشفت لاحقا أنني لم أكن وحيدا في ذلك، حيث عبر لي بعض المسؤولين السودانيين الذين لقيتهم، في المقدمة منهم نائب الرئيس علي عثمان أن الانفصال لم يخطر لهم على بال يوما ما، وأنهم فوجئوا ببروز فكرته في الآونة الأخيرة.

لكنني صدمت بعد دقائق من خروجي من مطار الخرطوم، حين قال سائق السيارة التي حملتني في رده على سؤال لي.

إنه يشعر الآن أن هما انزاح من على قلبه، ووجدت صدى لهذا الشعور في تصريح أخير للرئيس عمر البشير قال فيه إن الجنوب كان عبئا على الشمال منذ الاستقلال.

اثار انتباهي في هذا الصدد أن مجموعة من المثقفين السودانيين تبنا الفكرة منذ أربع سنوات، وأنشأوا لهذا الغرض تجمعا أسموه منبر السلام العادل، وأصدروا صحيفة «الانتباهة» التي عبرت عن هذا الموقف وروجت للانفصال، معتبرة أن حدوثه يفتح الأبواب واسعة لتفرغ السودان الشمالي للنهوض والتنمية والتقدم.

وأثار دهشتي أن هذه الدعوة لقيت رواجاً واسعاً، حتى أن توزيع الجريدة قفز إلى مائة ألف نسخة يومياً، بفارق ٧٠ ألف نسخة عن أعلى صحيفة أخرى في البلاد. وهو معدل للتوزيع لم يعرفه السودان في تاريخه.

وفوجئت بأن مؤسس هذا المنبر ورئيس مجلس إدارة الصحيفة، المهندس الطيب مصطفى يمت بصلة قرابة للرئيس البشير، حيث يعد من أخواله. وقيل لي إن الرجل فقد أعز أبنائه في الحرب ضد التمرد الجنوبي، كما علمت أن المجموعة التي تدير المنبر وتصدر الصحيفة تضم عدداً من الوزراء والمسؤولين الحاليين والسابقين.

وفي اليوم الذي بدأ فيه الاستفتاء (٩ يناير) وبدأت فيه إجراءات الانفصال. وقد عبر أعضاء المنبر عن فرحتهم بنحر جمل وثور أمام مقرهم.

حين قلت إن الزيادة الصاروخية في توزيع صحيفة «الانتباهة» بمثابة استفتاء للجماهير الشمالية لصالح الانفصال. تحفظ البعض على الفكرة بقولهم إن الصحيفة لها جمهورها في بعض الأوساط حقاً في الشمال، ولكنها مقروءة أيضاً في «جوبا» عاصمة الجنوب، الأمر الذي أسهم في زيادة توزيعها. ناقشت الأمر مع من لقيتهم من السياسيين والمثقفين، وكانت خلاصة ما خرجت به أن الترحيب بالانفصال حاصل بدرجة أكبر بين قطاعات الشباب الذين دعوا إلى الحرب في الجنوب إلى جانب القوات المسلحة.

وهؤلاء المدنيون قتل ٢٣ ألفاً منهم في المعارك ضد المتمردين، الأمر الذي رسّب لديهم شعوراً بالنفور والمرارة. وهذه المشاعر لا أثر لها في أوساط النخبة التي لا تزال تعتبر الانفصال كارثة وطنية وإستراتيجية.

وبعض الذين أيدوه متأثرون إلى حد كبير بالحملة الإعلامية والسياسية التي شنها بعض المسؤولين الجنوبيين ضد الشمال في الآونة الأخيرة. إذ عمدوا إلى التشهير بالشماليين وادعوا أنهم كانوا مواطنين من الدرجة الثانية وأنهم عانوا في ظل سنوات الوحدة من العبودية والرق وغير ذلك من المظالم التي كان فيها من التعبئة والتحريض على التصويت لصالح الانفصال، أكثر مما فيها من التصوير الأمين للواقع.

—٢—

إذا كان البعض قد عبر عن الارتياح والحفاوة بالانفصال عن الجنوب، فإن الكل شركاء في الصخب الراهن الذي تشهده الخرطوم، التي هي مدينة بطبيعتها مسيّسة (رسمياً هناك ٨٢ حزبا مسجلا) ولك أن تتصور الطنين الذي يمكن أن تحدّثه بيانات وتراشقات تلك الأحزاب في الظروف العادية، وكيف يمكن أن يتضاعف ذلك الطنين أمام ظرف غير عادي ومصيري مثل حدث الانفصال، الذي أزعّم أنه بدا صاعقة لم تكن في الحسبان سقطت فوق رؤوس الجميع خلال الأشهر الأخيرة.

صحيح أن الجميع مشغولون بتحديات الحاضر والمستقبل، إلا أن الكلام ينعطف في كل مناقشة — مما شاركت فيه على الأقل — على الماضي، الذين يرون فيه جذور أزمة الحاضر. فلا أحد يستطيع أن ينسى أن الإنجليز بعد احتلالهم للسودان وضعوا الأساس لشطر الجنوب عن الشمال. حيث لم يكفوا عن محاولة إضفاء هوية متميزة لكل منهما.

آية ذلك أنهم أصدروا في عام ١٩٢٢ قانون المناطق المقفلة الذي في ظله لم يسمح للشماليين بدخول الجنوب إلا بإذن خاص.

وفي ظل الإقفال طلب من المسلمين تغيير أسمائهم وثياهم وإلا تعرضوا للجلد. وأطلقت يد بعثات التبشير لتحويل الوثنيين إلى الكاثوليكية من خلال المدارس التي أنشأوها خصيصا لهذا الغرض.

وهذه التغذية المبكرة غرست بوادر الحساسية بين الجنوبيين والشماليين، وكانت لها أصدائها في تمرد الجنوبيين في أحد معسكرات الجيش عام ١٩٥٥، قبل أربعة أشهر من إعلان الاستقلال في ١٩٥٦.

ولا أحد يختلف حول وجود أصابع إسرائيل في أوساط الجنوبيين منذ السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، على النحو الذي سبق أن فصّلت فيه في مرة سابقة، وذكرت أن الضغط على مصر هدفه الأساسي.

أحد الأسئلة التي أثارها خلال المناقشات ما يلي:

هل كان يمكن الحيلولة دون الانفصال، ولماذا انتقل الكلام من ترتيب أمر الوحدة إلى المطالبة العلنية بالانفصال؟

في هذه النقطة ذكر أكثر من مسؤول أن السودان وقف وحيدا أمام العاصفة، وخاض تجربة إنقاذ الوطن من التقسيم وحده.

كما أنه مدرك أنه سيخوض معركة ما بعد الانفصال وحده أيضا، بغير معونة من أي طرف عربي، في حين أن الولايات المتحدة والدول الغربية ومن ورائها إسرائيل ويضاف إليهم الفاتيكان كل هؤلاء كانوا يدفعون الأمور باتجاه الانفصال، وإلى جانبهم في ذلك العديد من المنظمات العالمية.

في الإجابة عن الشق الأول من السؤال قالوا إن السودان ظل مشغولا بالحرب طوال الوقت. وأنه ظل يستجيب لطلبات الجنوبيين في المفاوضات أملا في أن يشبع ذلك رغبتهم ويجعلهم يستبعدون احتمال الانفصال.

وكانت ردود الأفعال إيجابية بصورة نسبية من قيادات الجنوبيين، وفي المقدمة منهم جون قرنق الذي ظل يتحدث عن فكرة «السودان الجديد» الموحد وخلفه سيلفاكير الذي ظل يردد في كل مناسبة أنه سيصوت للوحدة.

فيما خص التحول من السودان الموحد أو الجديد إلى انفصال الجنوب سمعت من أكثر من مصدر مسؤول رفيع المستوى أن الطرف الذي لعب دورا رئيسيا في ذلك التحول كان موسيفيني رئيس أوغندا، الذي تربطه صلات وثيقة للغاية مع إسرائيل.

في هذا الصدد تقول الرواية المتواترة إن موسيفيني لم يكن مقتنعا بفكرة السودان الجديد التي تبناها جون قرنق، ودعا فيها إلى السعي لإقامة دولة موحدة في السودان، علمانية وغير عربية بالضرورة، وأن الرجلين اختلفا حول

جدوى وإمكانية تنفيذ الفكرة في آخر لقاء بينهما في كمبالا، وفي أعقاب تلك الزيارة غادر جون قرنق أوغندا على طائرة سقطت به وقتل فيها. وهناك قرائن تدل على أن موسيفيني له يد في عملية القتل، التي كان من نتائجهما تولي سيلفاكير قيادة الحركة الشعبية. تضيف الرواية أن سيلفاكير زار كمبالا في العام الماضي وناقشه موسيفيني في موقفه الذي كان يعلن فيه تمسكه بالوحدة.

وإن الرئيس الأوغندي حذره من مصير جون قرنق إذا تخلى عن فكرة الانفصال، وهو ما اعتبره سيلفاكير تهديدا له بالقتل كما ذكر لبعض خاصته، من ثم فإنه خشي على نفسه من ذلك المصير، وقرر أن يتراجع عن موقفه، خصوصا أنه كان يواجه ضغطا داخليا في ذات الاتجاه من بعض قادة الحركة الذين كانوا انفصاليين من البداية. ونقل عنه وقتذاك قوله في حديث علني إنه إذا قتل فعلى رفاقه أن يأخذوا بحقه.

تضيف الرواية أنه بعد ذلك اللقاء مع الرئيس الأوغندي، ذهب سيلفاكير إلى نيروبي ومنها

إلى واشنطن، وهناك أعلن أنه سيعطي صوته لانفصال الجنوب.

٣—

حسب اتفاقية السلام التي وقعت في عام ٢٠٠٥، أعطيت مهلة حتى سنة ٢٠١١ لاختيار إمكانية إقامة وحدة جاذبة بين الشمال والجنوب، بعدها، يجري استفتاء بين الجنوبيين لتقرير مصيرهم، وإذا صوت ٦٠٪ منهم للانفصال تعطى فترة انتقالية مدتها ستة أشهر تنتهي في يوليو القادم، تقوم بعدها الدولة الجديدة في الجنوب. إلا أن المسؤولين في الخرطوم يرون أن تلك الفترة ليست كافية ويقولون في هذا الصدد إن ثمة ١٢ قضية متفجرة معلقة بين الشمال والجنوب يمكن أن تؤدي كل واحدة منها إلى إشعال نار الحرب بين الجانبين. وهذه القضايا الاثنتي عشرة يستحيل حسمها في تلك الفترة القصيرة.

وهي تتمثل في الحدود التي تمتد بطول ٢٣٠٠ كيلو متر وعلى جانبيها يعيش نحو عشرة ملايين شخص أغلبهم رعاة يتنقلون بين الجانبين على مدار السنة وراء الماء والكأ، والمياه التي لم يتحدد نصيب كل طرف

منها بعد، وعبء الديون التي تبلغ ٤٠ مليار دولار وقد حملت على السودان الموحد من قبل (كان بعضها يمول مشروعات الجنوب).

والبتروال الذي يحصل الشمال عليه نصف عائداته ويفترض أن تتوقف بعد إنشاء دولة الجنوب الجديدة رسمياً، الحساسيات والتوترات الدائمة في أبييه بين قبيلتي المسيرية (العربية) ودينكا نقول، أوضاع المسلمين في الجنوب الذين يمثلون ٢٠٪ من سكانه، (الحركة الشعبية أغلقت فرع جامعة أم درمان الإسلامية في جوبا)... إلخ.

لا يقف الأمر عند الملفات العالقة بين الشمال والجنوب، لأن كل طرف له مشكلاته الداخلية الدقيقة. ذلك أن نجاح الحركة الشعبية في إقامة دولة الجنوب والاستقلال عن السودان قد يكون مغرياً لجماعات أخرى في الشمال لكي تسير على ذات الدرب.

وعلى الطاولة الآن ملف دارفور، لكن هناك جماعات أخرى تنتظر في جبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان.

بالمثل فشبح الصراعات على السلطة في الجنوب لا يزال قائماً سواء بين زعامات قبيلة الدنكا، حيث انشق جورج أطور عن قيادة الجيش الشعبي، أو بين الدنكا والقبائل الأخرى التي ترفض الخضوع لسلطات مثل النوبر والشلك.

يتحدثون في الخرطوم أيضاً عن قلق الدول المجاورة من انفصال الجنوب، لأن ذلك يفتح الباب لمطالبة الجماعات الإثنية في تلك الدول بتقرير مصيرها. وهو الحاصل في إثيوبيا مثلاً التي ينص دستورها على حق تقرير المصير. بما قد يحرك مشاعر قبائل الأوقادين والأورمو نحو احتذاء حذو الجنوبيين.

٤—

قلت إن السودان بعد عدته لمواجهة التحديات القادمة وحيداً، بعدما علمته التجربة أنه لا ينبغي له أن ينتظر عوناً من الأشقاء، خصوصاً مصر التي لا بد أن يصيبها بعض رذاذ الحاصل في السودان يوماً ما، وقد سمعت من أكثر من مسؤول عتبا على مصر لأنها لم تستخدم ثقلها لترجيح كفة الوحدة، وسارعت إلى التسليم بالانفصال وتأيبده.

وهمس في أذني أحدهم منتقدا تصريح وزير الخارجية المصري السيد أحمد أبو الغيط الذي قال فيه إن دولة الجنوب ستأخذ نصيبها من المياه من حصة الشمال.

وذكر محدثي أن كلام السيد أبو الغيط أثار امتعاض الخرطوم، لكنها آثرت ألا تدخل في مشكلة مع مصر بسببه.

ما أقلقني في المشهد السوداني أن خطى الوفاق الوطني الداخلي بين أحزابه وجماعاته السياسية لا تتقدم بالصورة المرجوة، حيث هناك شد وجذب بين حزب المؤتمر صاحب الأغلبية في البرلمان وبين الأحزاب الأخرى التي دخلت ١٧ حزبا منها فيما سمي تحالف قوى الإجماع الوطني، علما بأن صلابه وتماسك الجبهة الداخلية هما العنصر الأهم في تمكين السودان من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

لكن بعض الساسة يكتفون أحيانا بالنظر تحت أقدامهم ويظنون أن استمرارهم في مواقعهم وليس الإجماع الوطني هو السبيل الأجدى لتأمين الوطن.

وقد فهمت أن بعض العقلاء يحاولون الآن تجاوز هذا الموقف والتنبيه إلى مخاطر اختزال الوطن في الذات.

ادعوا لهم بالتوفيق.

تداعيات انفصال جنوب السودان

الطيب زين العابدين - الجزيرة نت -

٢٠٠٩/١٢/٢٤

تشير معظم الدلائل على أن أهل جنوب السودان عندما يحين موعد الاستفتاء على تقرير المصير في يناير ٢٠١١م سيصوتون بأغلبية كبيرة لمصلحة الانفصال، قال بهذا كبار القياديين في الحركة الشعبية بما فيهم الفريق سيلفاكير ميارديت رئيس حكومة الجنوب وعدد من زعماء الأحزاب الجنوبية الأخرى وعدد من المسؤولين الدوليين المتابعين للشأن الجنوبي كما قال به زعماء الأحزاب الشمالية الذين زاروا الجنوب في نهاية شهر سبتمبر الماضي ٢٠٠٩م بمناسبة انعقاد مؤتمر جوبا للقوى السياسية المعارضة.

الشعبية، ما زالت احتمالات الخلاف واردة حول العديد من القضايا التفصيلية والمؤجلة.

وبدأت تتضح لكثير من المراقبين داخل السودان وخارجه خطورة سيناريوهات ما بعد الانفصال المتوتر، وتقدمت بعض الجهات بمقترحات ومبادرات مختلفة من أجل معالجة المخاطر المتوقعة منها:

تمديد الفترة الانتقالية لبضع سنوات قبل الانتخابات، إقامة انتخابات جزئية للمناصب الدستورية الرئيسية (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب وولاة الولايات) وتأجيل انتخابات المجالس التشريعية لسنة أو اثنتين، إلغاء الاستفتاء والاستعاضة عنه بنظام كونفدرالي يعطي الجنوب حق تأسيس دولة كاملة الصلاحيات وتربطها بالشمال علاقة رأسيّة لا تمس كافة شؤونها الداخلية، في حالة التصويت للانفصال تمدد الفترة بين نتيجة الاستفتاء وبين تأسيس الدولتين المنفصلتين لسنة أو أكثر.

وهكذا يتضح مدى الإحساس بحقيقة مشكلات ما بعد الانفصال والتي تتطلب

وفي ظل هذه المؤشرات الواضحة يصبح من الحكمة أن يناقش المراقبون للشأن السوداني تحديات هذا الوضع الجديد خاصة بالنسبة لأهل الشمال. السؤال الهام هو: هل سيتم الانفصال بصورة قانونية وسلمية وسلسلة تسمح بالتعايش وحسن الجوار فيما بعد أم سيكون الأمر عكس ذلك؟

إن التصعيد الذي حدث في الآونة الأخيرة بسبب الاختلاف على إجازة قوانين الاستفتاء وجهاز الأمن الوطني والمشورة الشعبية والنقابات بالإضافة إلى ترسيم الحدود وأدى إلى انسحاب الحركة الشعبية من جلسات البرلمان ومن مجلس الوزراء، وما أعقب ذلك من مسيرات جماهيرية تصدت الشرطة لتفريقها، ينذر بأن الانفصال قد يكون متوتراً وغير سلمي مما يزيد من التحديات والمخاطر التي يواجهها السودان في مرحلة ما بعد الانفصال.

وحتى بعد أن توصل الشريكان المتشاكسان في الأيام الماضية إلى اتفاق حول مشروعات قوانين استفتاء الجنوب واستفتاء منطقة أبيي والمشورة

حلولاً واضحة يتراضى عليها الطرفان واستعدادات مسبقة تتم قبل وقوع الانفصال. فما هي المخاطر والتحديات التي يمكن أن تواجه شمال السودان في حالة الانفصال؟

التحديات الأمنية

هناك ستة تحديات أمنية متوقعة يخشى منها على استقرار السودان في الشمال والجنوب إذا ما وقع الانفصال بين الإقليمين:

١- حرب بين الشمال والجنوب بسبب الاختلاف على ترسيم الحدود في منطقة أبيي أو غيرها من حدود ١٩٥٦م التي لم تحسم بعد، أو تنفيذ قانون الاستفتاء حول تبعية أبيي أو القبول بنتيجته، أو عدم الاتفاق على حل قضايا ما بعد الانفصال التي نصّ عليها قانون الاستفتاء: الجنسية، العملة، الخدمة العامة، الوحدات المدججة والأمن الوطني والمخابرات، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأصول والديون، حقول النفط وإنتاجه وتحويله وتصديره، العقود والبيئة في حقول النفط، المياه، الملكية، أي مسائل أخرى يتفق عليها الطرفان.

المشكلة في منطقة أبيي أن قرار هيئة التحكيم الدولية في لاهاي ليس مرضياً عنه من كلا المجموعتين الأساسيتين في المنطقة: دينكا نقوك والمسيرية؛ فالمجموعة الأولى تظن أن حقول البترول في هجليج قد أخذت منها بغير حق، والثانية تعتبر أن الحدود الشمالية التي ضمت إلى أبيي قد توغلت كثيراً في مناطقهم وحرمتهم من الأراضي ذات المياه الوفيرة التي يعتمدون عليها في سقي بهائمهم وقطعانهم زمن الخريف.

وفي ذات الوقت فإن إضافة المنطقة الشمالية لا يخلو من مشكلة بالنسبة للدينكا لأنه يعطي المسيرية الذين يعيشون في تلك المواقع حسب تفسير الحكومة حق التصويت في الاستفتاء حول تبعية المنطقة لبحر الغزال أو إلى جنوب كردفان، فهم يخشون من تصويت المسيرية لصالح الانضمام إلى كردفان.

ولكن الحركة الشعبية لا تقر بهذا الحق للمسيرية على أساس أنهم رحل ولا يقيمون في المنطقة بصورة دائمة فلا ينطبق عليهم ما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل "السودانيون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي"، ورغم

الاتفاق على قانون استفتاء أبى إلا أن تحديد من سيصوت في الاستفتاء بجانب "أعضاء مجتمع دينكا نقوك" ما زال عالقاً وأحيل البت فيه إلى مفوضية الاستفتاء التي ستحدد معايير الإقامة التي تؤهل صاحبها لحق التصويت في الاستفتاء.

وقد يبدأ تمرد مسلح جديد في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق بسبب عدم الرضي عن تنفيذ الاتفاقية التي تخصهما وستقوده عناصر الحركة الشعبية التي جاءت إلى السلطة في الولايتين بقوة السلاح، وربما تدعم الحركة مثل هذا التمرد خاصة إذا كان الانفصال متوتراً ومضطرباً بين طرفي الاتفاقية.

٢- أن تسري عدوى الانفصال من الجنوب إلى حركات التمرد في دارفور إذا لم تحل المشكلة قبل الاستفتاء، وإذا لم تشارك الحركات المسلحة وأهل دارفور بصورة كاملة في انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠م.

٣- وربما يندلع عنف قبلي في الجنوب أكثر مما هو واقع حالياً، وستتهم الحركة الشعبية كما فعلت في الماضي المؤتمر الوطني بدعم ذلك

العنف ومن ثم تجد العذر لدعم أي تمرد يقع في الشمال خاصة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

٤- ومن المرجح أن يزداد الانفلات الأمني والنهب المسلح في مناطق التوتر (دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق) بسبب الاضطراب السياسي وانتشار السلاح والفقر وازدياد البطالة خاصة في أوساط الشباب والخريجين.

٥- وفي حالة الاضطراب السياسي والانفلات الأمني سيكون السودان أكثر عرض للتدخلات الخارجية من دول الجوار (تشاد، ارتريا، ليبيا) وربما من قبل القوات الدولية في السودان التي ستكلف بحماية المدنيين ولو ضد القوات المسلحة السودانية.

التحديات السياسية

من المؤكد أن انفصال الجنوب سيؤدي إلى تداعيات سياسية في الشمال، خاصة إذا ما كان انفصلاً متوتراً صحبته عمليات عسكرية

أو انفلات أمني، وأهم تلك التداعيات المحتملة هي:

١- زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية مطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي ومن اقتسام الثروة مع المركز واحتجاجاً على معالجة الحكومة لبعض القضايا مثل تنفيذ اتفاقية الشرق أو توطين المتأثرين بسد مروي أو إنشاء خزان كجبار أو غيرها، وربما تشتت بعض الجماعات لتطالب بتقرير المصير أو الانفصال كلية عن السودان مثل ما فعل الجنوب.

ولعل مناطق التوتر الأولى في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وربما شرق السودان تأتي في مقدمة من قد يرفع مثل تلك المطالب من خلال آلية المشورة الشعبية التي قد تستغل سياسياً ضد الحكومة المركزية؛ كما أن ضعف الموقف الاقتصادي للبلاد المتوقع بعد خروج عائدات بترول الجنوب من موازنة الدولة وتأثر تلك المناطق بالوضع الاقتصادي الجديد سيشجع على مثل تلك الاضطرابات.

٢- سيزداد الاستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة، وستحمل المعارضة الشمالية حزب المؤتمر الوطني الحاكم مسؤولية انفصال الجنوب واشتعال الاضطرابات في مناطق أخرى، ومن ثم فإنه غير جدير بالاستمرار في الحكم حتى ولو فاز في الانتخابات القادمة لأن استمراره يعني المزيد من التفكيك والانشقاقات. وربما تستغل المعارضة الاضطرابات السياسية لمحاولة تغيير السلطة في الخرطوم خاصة إذا ما بقيت خارج الحكم عن طريق انتفاضة شعبية ظلت ترددها لسنوات عديدة.

٣- مقاطعة أحزاب مؤتمر جوبا -كلها أو معظمها- للانتخابات أو عدم الاعتراف بنتيجتها بدعوى التزوير وعدم النزاهة، وبالطبع فإن تأثير مثل ذلك الموقف يستمر حتى موعد الاستفتاء وإلى ما بعد الانفصال وسيضعف الحكومة في مجابهة تداعيات الانفصال التي قد تحدث من جانب الحركة الشعبية.

٤- ازدياد الضغوط الدولية على السودان في مجالات التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية

ورعاية حقوق الإنسان وتحقيق بنود اتفاقيات السلام وغيرها، وذلك بقصد الضغط على الحكومة حتى تستجيب لمطالب أهل الجنوب ودارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أو يتغير النظام.

التحديات الاقتصادية

لعل أهم هذه التحديات هي:

١- خروج نصيب حكومة السودان من عائدات بترول الجنوب والتي تساوي حالياً حوالي ٨٠% من كل عائدات البترول (تبلغ عائدات البترول بصورة عامة حوالي ٦٠% من موازنة الدولة الاتحادية، وأن الانفصال يعني خروج أكثر من نصف هذه النسبة من الموازنة العامة بعد ٢٠١١م)، وهذا نقص كبير سيتسبب في كثير من المشاكل الاقتصادية لشمال السودان.

وربما تعوض الحكومة هذا النقص إلى حد ما من أجرة ترحيل بترول الجنوب وتصفيته عبر أنبوب ومصافي الشمال إذا جاء الانفصال بصورة تسمح بذلك، ولكن لن يستمر ذلك طويلاً لأن الحركة الشعبية بصدد تشييد خط

للسكة حديد من الجنوب إلى ميناء ممبسة الكيني وتنوي بناء مصفاة لتكرير البترول خاصة بها في الجنوب حتى لا تعتمد على الشمال غير المؤتمن في نظرها، ولكن إنشاء مثل تلك المشروعات يستغرق ما لا يقل عن ثلاث سنوات حتى لو أتيح له التمويل اللازم.

٢- إذا وقعت عقب الانفصال نزاعات عسكرية أو انفلاتات أمنية واضطرابات سياسية، فإن الوضع الاقتصادي سيكون في حالة متردية ولن يحتمل مقابلة تكلفة تلك النزاعات والاضطرابات مما يزيد الأمر تعقيداً وسوءاً. وفي تلك الحالة سيتوقف ضخ الأموال من أجل الاستثمار في البلاد.

٣- لن تستطيع الحكومة مقابلة تعهداتها الداخلية في اتفاقيات السلام تجاه تعمير وتأهيل وتنمية مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان، وسيجر عليها ذلك بعض المشكلات والاحتقانات السياسية أو النزاعات المكشوفة. وقد لا تتمكن الدولة من الوفاء بمسئولياتها تجاه الديون الخارجية مما يشكل عليها بعض الضغوط وربما يحرمها من أية قروض جديدة.

٤- وإزاء مثل هذه الأوضاع المتقلبة قد تضطر الدولة لزيادة الضرائب والرسوم الجمركية دون أن تزيد الأجور بنفس النسبة، وهذا يعني زيادة العبء المعيشي على الطبقات المتوسطة والضعيفة التي ظلت تعاني لسنوات من الضائقة المعيشية ولم تتحسن أحوالها حتى بعد تدفق عائدات البترول. وسيصب ذلك في اتجاه زيادة الاضطرابات السياسية.

كيفية المعالجة

ليس هناك من مخرج آمن للحكومة سوى أن تسعى إلى تمتين علاقاتها مع المعارضة الشمالية حتى تقف معها في صف واحد إذا ما وقعت مواجهة سياسية أو عسكرية مع حكومة الجنوب، وأن تصل مع الحركة الشعبية إلى كلمة سواء في المسائل العالقة بينهما خاصة فيما يتعلق برسم الحدود وإجراء الاستفتاء ومشكلات ما بعد الانفصال حتى يأتي الانفصال سلمياً وسلساً لا يمنع من حسن الجوار والتعايش السلمي والتعاون المشترك في القضايا التي تهم الطرفين.

وأن ترمم علاقاتها مع دول الجوار والمجتمع الدولي حتى لا يتحرش بالسودان ويقف مع كل طرفٍ معادٍ له من داخل البلاد أو خارجها. وتستطيع الحكومة أن تفعل ذلك بتبني بعض الإجراءات والسياسات المناسبة التي توفق أوضاعها مع الجهات المعنية مثل:

١- الاستجابة للعديد من مطالب أحزاب مؤتمر جوبا خاصة الأحزاب الشمالية الكبيرة التي تتعلق بإدارة الانتخابات حتى تكون حرة ونزيهة وعادلة وتغري هذه الأحزاب بالمشاركة فيها وقبول نتيجتها.

ولا بأس على الحكومة أن تعلن دعماً للأحزاب في تمويل الحملة الانتخابية كما يسمح بذلك قانون الانتخابات، التراضي على قبول التعداد السكاني أساساً للانتخابات مع الموافقة على إجراء تعديلات طفيفة إذا أثبت التسجيل الانتخابي مفارقة كبيرة مع نتيجة التعداد. بذل كل جهد ممكن للوصول إلى اتفاقية سلام مع فصائل دارفور المسلحة تتضمن وقفاً فورياً لإطلاق النار وتسمح لتلك الفصائل بالمشاركة في الانتخابات ولو تتطلب الأمر تعديل قانون الأحزاب.

تنفيذ الاتفاقية التي عقدت مع حركة تحرير السودان (فصيل مني أركو مناوي) وتسجيلها كحزب يستطيع أن يخوض الانتخابات. التشاور مع الأحزاب في وضع قوانين استفتاء الجنوب واستفتاء أبيي والمشورة الشعبية بالمشاركة مع قيادات الولاياتين المعنيتين بالمشورة الشعبية. تهدئة الأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق وتنفيذ ما يمكن من تعهدات التنمية والإعمار التي وردت في اتفاقية السلام، والتحالف مع كل العناصر الوجودية من كل الأحزاب في الولاياتين لخوض الانتخابات بقوائم مشتركة حتى تأتي المشورة الشعبية في صالح الوحدة والسلام.

٢- تأهيل القوات المسلحة من حيث التدريب والمعدات وتوزيع القوات ووضع الخطط اللازمة حتى تكون في وضع جيد للتعامل مع أية نزاعات أو انفلاتات أمنية تنشأ كنتيجة للانفصال. وينبغي وضع خطة إستراتيجية للتنسيق والتعاون بين كل أذرع القوات النظامية للتعامل مع وضع استثنائي ينشأ في أنحاء البلاد.

٣- معالجة المشكلات العالقة مع الحركة خاصة ما تبقى من قوانين حتى تقبل على المشاركة في الانتخابات برضى تام وحبذا التحالف معها في خوض الانتخابات خاصة في مستوى رئاسة الجمهورية. واستعجال ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب لمنطقة أبيي وفق قرار هيئة التحكيم الدولية. الإصرار على عقد الانتخابات كاملة في كل أجزاء البلاد قبل إجراء الاستفتاء ولو تعذر ذلك تؤجل الانتخابات إلى وقت يتفق عليه. مساعدة الحركة في تهدئة العنف القبلي في الجنوب دون اللجوء إلى استعمال القوة، قبول مشاركة الحركة في السلطة الاتحادية التنفيذية ولو بأكثر من نسبة تعداد أهل الجنوب حسب الإحصاء السكاني ولكن دون التنازل عن قيام الانتخابات وفقاً لنتيجة التعداد خاصة في الجنوب، كشف اتفاقيات البترول وإنتاجه والعائد منه ونصيب الجنوب من الإنتاج والعائد للشعب السوداني عبر وسائل الإعلام. مناقشة مشكلات ما بعد الانفصال التي جاءت في قانون الاستفتاء في وقت مبكر بواسطة لجنة قومية متفرغة ليست مشغولة بقضايا الانتخابات أو الاستفتاء حتى تطمئن الحركة

على أن الحكومة ستقبل بنتيجة الاستفتاء لو جاءت بالانفصال، إكمال تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاقية السلام الشامل.

٤- وبالنسبة للعلاقات الإقليمية والدولية: إصلاح العلاقة مع دول الجوار خاصة تشاد وارتريا وأوغندا، تبني تقرير لجنة ثامبو أمبيكي عن دارفور تقديراً لموقف الاتحاد الإفريقي الداعم للسودان ومساهمة في حل مشكلة دارفور، محاولة لعب دور أكبر في بناء وتطوير الاتحاد الإفريقي. تقوية العلاقة مع كل من الصين وروسيا وتطوير العلاقة مع بريطانيا وفرنسا وتطبيع العلاقة مع الولايات المتحدة، تجنب الدخول في أي محاور عربية (الاعتدال أو الممانعة)، وتقوية العلاقات الثنائية مع مصر والسعودية والجزائر وتركيا والإمارات وسوريا. تقوية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار الإفريقي ومد جسور التعاون الثقافي معها خاصة في الثقافة العربية والإسلامية.